

دوافع ومحددات الاستثمار في المغرب العربي

الأستاذ عبد الباسط محدة

الدكتور فتحي محدة

أستاذ مساعد

أستاذ محاضر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة حمدة لخضر (الوادي) - الجزائر

جامعة محمد خيضر (بسكرة) - الجزائر

bassetmehda@yahoo.com

mehdafathi@gmail.com

الملقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغربية"

المنعقد يومي 22/23 فيفري 2016

من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة

ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

قسم الحقوق - كلية الحقوق والعلوم السياسية -

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة إلى مناقشة الإطار التأسيلي والمفاهيمي للاستثمار، وذلك من خلال التعريف بالاستثمار الاقتصادي، وكذلك أنواع الاستثمار التي تحددها طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله، وتقسيماته المختلفة، في كافة مجالاته، كما سنتطرق إلى دوافع الاستثمار بالإضافة إلى محدداته وتأثيرها خاصة على الاستثمارات الأجنبية.

Résumé :

Cet article vise à discuter de l'enracinement cadre conceptuel pour l'investissement par l'investissement économique de définition. Ainsi que les types d'investissement que vous préciser la nature de l'activité économique dans laquelle l'investisseur emploie son argent et diverses subdivisions dans tous les domaines. Nous allons examiner les motivations de l'investissement, ses déterminants et ses effets surtout sur les investissements étrangers.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار المحرك الرئيس لاقتصاديات الدول، والذي يشمل كافة النشاطات في الدولة، الزراعية والصناعية والثقافية وحتى الحربية والعلمية منها، كما أن الاستثمار يمثل الجانب الأكثر تداولاً في الاتفاقات الدولية، ويعتبر عاملاً مهماً في إقامة التكتلات الإقليمية عن طريق إبرام الاتفاقات الاستثمارية وخاصة المجالات الجمركية، لذلك تهتم الدول كافة بتشجيع الدراسات في مجالات الاستثمار المختلفة، ونحن سنحاول من خلال هذه الورقة إلى التطرق باقتضاب إلى تحديد الإطار التأسيلي والمفاهيمي للاستثمار، من خلال تحديد مفهوم الاستثمار وأنواعه ومجالاته ودوافعه ومحدداته.

أولاً - مفهوم الاستثمار:

1- الاستثمار لغة:

كلمة مشتقة من الفعل استثمر بمعنى: استثمر يستثمر، استثماراً، فهو مستثمر،

والمفعول مستثمر.

استثمر أمواله: استغلها وجعلها تثمر، وعليه أن يستثمر جهوده: أن يستغلها، وأن

يوظفها.

والاستثمار اسم جمعه استثمارات مصدر استثمر، نقول يرغب في استثمار أمواله:

أي الانتفاع بها في عمل ما، استغلالها.¹

استثمار الشيء يعني إكثاره مثلما يَنْبُت من الحَبَّة الواحدة نبتة عملاقة، والتي لا تصبح عملاقة بمجرد زراعتها، إنما يكون ذلك بالتعهد المستمر قبل الغرس بإعداد البيئة المثالية الصحية ثم بالرعاية والمتابعة -بعد الغرس- ودراسة جميع عوامل النمو واستيفائها، ثم إعادة تحسين أسلوب الرعاية بالنسبة لمعدلات الزمن، وفي لغة السوق دائماً ما يبحث المستثمر الناجح عن أعلى عائد، أسرع عائد، أقل تكلفة، أفضل منتج يحقق رواجاً جيداً على المستوى الأدبي والريحي... الخ.

2 - الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي؛

هو تيار من الإنفاق على الأصول الإنتاجية ك شراء المعدات والآلات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية والتي يطلق عليها أصول رأسمالية، كما يمثل أيضاً الاستثمار في العقارات أو الأوراق المالية بهدف تحقيق عائد ربحي يضاف إلى الثروات ورؤوس الأموال.² ويقصد به أيضاً توظيف أو تشغيل المال بقصد تحقيق النماء (الربح).

والاستثمار في عالم الاقتصاد والسوق له معاني متباينة تتداخل مع عوامل مركبة أخرى مثل سيولة التمويل والاقتصاد، حاجات ومخاطر السوق، أسعار العملات... الخ؛ فتمويل الاستثمارات يعني وضع المال في مشروع ما مع توقع الحصول على مكاسب معينة في مدى زمني محدد، وهذا يجب أن يتم بناءً على تحليل دقيق متأن لكل عامل مع ضمان درجة عالية من التأمين لرأس المال الأصلي فضلاً عن تأمين استرجاعه، في غضون فترة زمنية محددة وذلك بالتعامل مع شركات ووكالات تأمينية.

ثانياً - مفهوم المستثمر؛

هو الكيان (الشخص/ الهيئة العلمية/ الهيئة الإنتاجية... الخ) المتخصص علمياً وعملياً في مجال مشروع الاستثمار، أو المباشر لعملية الاستثمار وعناصرها من حيث توفير أصل رأس المال، الإدارة والمتابعة والتوجيه، الإنفاق والاستهلاك، ثم جني ثمار هذا الاستثمار.

ويختلف المستثمر عن الممول، إذ يمكن أن يُطلق على الممول مسمى "المستثمر الثانوي"؛ فهو غالباً يملك المال كسيولة متاحة مع خبرات سوق التداول، ولكن ليس لديه خبرة المشروع المتخصص فيكون استثماره بإتاحة هذا المال وتشغيله لدى المتخصصين ذوي الخبرة، ليمر بدورة استثمارية ينتج عنها إنماء المال نفسه وزيادته؛ فالمستثمر الأساسي والممول "المستثمر الثانوي" كلٌّ منهما يبحث عن الربح، كذلك توجد مصادر تمويل غير

ربحية على المستوى المادي ولكنها تحقق أهداف أدبية وتنموية ودعائية؛ مثل هؤلاء يطلق عليهم مسميات مثل: المانحون أو الرعاة.

ثالثاً - أنواع الاستثمار:

يمكن تقسيم الاستثمار إلى عدة أنواع وذلك انطلاقاً من المنظور أو الزاوية التي ينظر إليه منها، فإذا نظرنا إليه من زاوية الإقليم نجد بأن له نوعان استثمار وطني أو داخلي وآخر أجنبي أو خارجي، وإن نظرنا إليه من زاوية الوقت أو الأجل نجد بأن له نوعان استثمارات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وإن نظرنا إليه من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار لوجدنا بأنه ينقسم إلى استثمارات حقيقية واستثمارات مالية، وإن نظرنا إليه من زاوية الجهة القائمة بالاستثمار لوجدناه ينقسم إلى استثمارات خاصة واستثمارات عامة.

1- أنواع الاستثمارات على اعتبار الإقليم:

يمكن تقسيم أنواع الاستثمارات حسب المجال الإقليمي الذي تقام فيه إلى استثمارات وطنية واستثمارات أجنبية.

أ- الاستثمارات الوطنية:

وتعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداء الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار.³

فالتوجه الدولي نحو الاستثمارات الأجنبية لا يعني إهمال الاستثمارات الوطنية، بل بالعكس فإن الاستثمار الوطني شرط لوجود الاستثمار الأجنبي، حيث إن عدم التركيز على بنية تحتية قوية من شبكة طرق ومياه وكهرباء وإيجاد سوق حره وإيجاد قانون بنكي ناجع وتوجيه كل بنك لتنمية قطاع ما كما أن البنوك في الدول المتقدمة اليوم ونظراً للتعاملات البنكية السريعة أصبحت تخرج النقود من أيدي الناس وتجعلهم يتعاملون بالتحويلات النقدية لتظل الدورة الاقتصادية في تحرك ويتم توفير تلك الأموال من أجل استثمارها في الخارج.

كما أنه يجب على الدولة التنوع في الاستثمار الوطني، من خلال التركيز على البنية التحتية ذات العائدات طويلة الأجل، خاصة منها الطرق السيارة والسريعة والقطارات الحديدية والمتطورة وكذلك تشجيع الإنتاج الوطني وتنظيمه في المجالين الزراعي والصناعي وخلق دمج بين القطاعين لتحقيق اكتفاء ذاتي واستثمار الفائض

الإنتاجي، لذلك يجب على الدولة التركيز أولاً على الاستثمار الوطني قبل التركيز على الاستثمار الأجنبي.

ويمكننا تقسيم الاستثمارات الوطنية إلى استثمارات يقوم بها الخواص من أفراد وشركات والتي يكون الغرض منها تحقيق عائد مادي على المستثمر، واستثمارات تقوم بها أجهزة الدولة والتي لا يكون عائد الاستثمار فيها للجهة المستثمره فقط.

ب- الاستثمارات الأجنبية :

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أو أجنبية.⁴

إن الاستثمارات الأجنبية تساهم في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، وذلك عن طريق خفض العجز في المدخرات الوطنية من ناحية، وزيادة عرض العملات الأجنبية من ناحية أخرى، مما يترتب عليه ميزات ومنافع تتمثل في زيادة الإنتاجية، والدخل الحقيقي، وارتفاع الأجور المحلية، وانخفاض مستوى الأسعار، والمساهمة في توظيف العمالة الوطنية، فضلاً عن نقل التقنية المتقدمة، المهارات الإدارية العالية إليها.⁵

كما أن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج القومي، وإعادة توزيع الدخل القومي في صالح العمال شأنها في ذلك شأن الاستثمار الوطني، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حجم الاستثمارات الأجنبية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الكلي.⁶

وجلب المستثمر الأجنبي يتطلب توفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية، كما أنه لا بد من تقديم حوافز والمزايا المشجعة على الاستثمارات الأجنبية، والتي منها مثلاً تهيئة الفرص الاستثمارية وإعداد الدراسات الأولية للمشروعات الصناعية، الإعفاءات العامة للمستثمر الأجنبي أن يستورد لمشروعه الاستثماري ما يحتاج إليه في إنشاء المشروع أو تشغيله أو التوسع فيه، الإعفاء الجمركي للمشروع الصناعي على وارداته من المواد الأولية والنصف مصنعة اللازمة للإنتاج والتي لا تتوافر في الأسواق المحلية.

2- أنواع الاستثمارات على اعتبار آجال الاستثمار:

تصنف الاستثمارات حسب آجال الاستثمار إلى نوعين، وهي الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل، والبعض قسمها إلى ثلاث أنواع وكان النوع الثالث متوسط الأجل، وهي على النحو التالي:

أ - الاستثمارات قصيرة الأجل:

تمثل معرفة المستثمر للوقت المتاح له للوصول إلى أهدافه الاستثمارية الجزء الأكبر في اختيار الإستراتيجية الاستثمارية المناسبة، فالمستثمر عادة ما يرغب في الاستثمارات التي تحقق أهدافها خلال فترات قصيرة، وذلك رغبة منه في الوصول إلى عائدات استثماره في أقل فترة زمنية.

وتشمل الاستثمارات قصيرة الأجل كلا من الودائع الزمنية والأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من تمويل رأس المال العام وتمويل الصادرات والواردات وتتميز الاستثمارات قصيرة الأجل بأنها أقل خطورة من الاستثمارات طويلة الأجل من خلال عامل الزمن الذي يكون محفوظاً بالمخاطر.

كما تتميز بعامل السيولة وقابليتها للتحويل إلى النقد بشكل أسرع من الاستثمارات طويلة الأجل، ولا تعتمد على الأرباح الرأسمالية بشكل كبير مثل الاستثمارات طويلة الأجل، وتتحدد أسعار الأوراق المالية من خلال البورصات والأسواق المالية، ونجد أن عالم الزمن وتوافر المعلومات يجعل الاستثمارات قصيرة الأجل أقل خطورة من غيرها من الاستثمارات حيث لا تواجه سوى المخاطر التجارية التي ترجع إلى المدين لهذه الاستثمارات.⁷

ب - الاستثمارات طويلة الأجل:

نجد أن هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عموماً تفوق سبع سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبياً كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع، عقارات للكرء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثل مبنى الإدارة مبنى المخزن... الخ.

وتتميز الاستثمارات طويلة الأجل بأنها تحقق للمستثمر دخلاً سنوياً مستمراً، كما تحقق له أرباحاً رأسمالية تتمثل في زيادة قيمة الأصول بقدر أكبر من معدلات التضخم السارية، وتطلب هذه الاستثمارات حجماً أكبر من الأموال المستثمرة، واحترافية في إدارتها وتشغيلها، وتكمن مخاطر الاستثمار فيها إلى مخاطر عدم التأكد الذي يفرضه الزمن الطويل للاستثمار، بالإضافة إلى المخاطر القطرية إذا كان الاستثمار داخلياً، ومخاطر دولية بالنسبة للاستثمارات الخارجية مثل عدم الاستقرار السياسي أو القرارات والإجراءات السيادية التي تفرض عليها.⁸

3- أنواع الاستثمارات على اعتبار نوع الأصل محل الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمار وفقاً لمعيار نوع الأصل محل الاستثمار إلى ما يأتي:

أ - الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:

يقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه إيجاد منافع إضافية تزيد من ثروة المستثمر، ومن ثم ثروة المجتمع وذلك بما تقدمه من قيمة مضافة، ويعتبر الاستثمار حقيقياً أو اقتصادياً متى ما توفر للمستثمر الحق في حيازته أصل حقيقي كالعقار، والسلع، والذهب... الخ.⁹

وتعد الخبرة في الاستثمارات الحقيقية عاملاً مهماً، فالاستثمار في العقارات أو الفنون أو المعادن النفيسة أو التحف وغيرها يتطلب خبرة بها حتى تكون مشترياتك ومبيعاتك صحيحة وبالأسعار الصحيحة، وهذا راجع إلى عوامل عدة أهمها عدم وجود أسواق رسمية مثل بورصات الأسهم والتي يمكن من خلالها الحصول على الأسعار.

تكمن المزايا الرئيسية للاستثمار في الأصول الحقيقية في أنها تتفوق في أدائها بشكل عام عن الأصول المالية أثناء فترات ارتفاع معدلات التضخم، وتقدم على الأصول المالية تنوعاً أكبر للحافظات. أما العيوب الرئيسية للأصول الحقيقية فهي أنها غير قابلة للتسويق مثل الأسهم، وبعض السندات التي يمكن بيعها في خلال دقائق، كما أنها لا تكون سائلة. قد لا يحصل المستثمر أبداً على السعر الذي يطلبه، ولكي يبيع الأصل الحقيقي قد يكون عليه إعطاء تنازلات كبيرة في السعر.

ب - الاستثمارات المالية:

يعرف الاستثمار المالي بأنه شراء حصة في رأس مال ممثلة بأسهم، أو حصة في قرض ممثلة في سندات أو شهادات الإيداع، تعطي مالكة حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تقرها القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأوراق المالية.

ويعرف أيضاً بأنه الاستثمار المتعلق بالأسهم والسندات وأذون الخزانة والأدوات التجارية والقبولات المصرفية والودائع القابلة للتداول والخيارات... الخ.

وعليه فالاستثمار المالي يتضمن توظيف الأموال في أصول مالية، بغض النظر عن شكلها، ويتطلب الاستثمار المالي وجود سوق رأس مال توفر للمستثمر تشكيلة متنوعة من أدوات الاستثمار.

4- أنواع الاستثمارات على اعتبار الجهة القائمة بالاستثمار:

يمكن تقسيم الاستثمارات على اعتبار الجهة القائمة بالاستثمار إلى استثمارات عامة واستثمارات خاصة.

أ- الاستثمارات الخاصة:

الاستثمار الخاص هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساساً خلال فترة زمنية مستقبلية.

تعتبر استثمارات القطاع الخاص الممول الرئيس للاقتصاد في دول العالم المتقدم وفي الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، وهذا بعكس ما يحدث في الدول النامية حيث تعتبر الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيس للاقتصاد، والاستثمار الخاص له الدور الثانوي.¹⁰

ب- الاستثمارات العامة:

يقصد بالاستثمار العام هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، كذلك يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

وبصفة عامة فإن الدوافع وراء الاستثمار العام في الحاجة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات، والاتجاه إلى المجالات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص القيام بها.

ويعتبر الاستثمار العام أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب القيام به حيث يؤدي الاستثمار العام دوراً مهماً وحيوياً في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالرغم من أن مساهمة الاستثمار العام في إجمالي الناتج المحلي قد تختلف من دولة لأخرى طبقاً للظروف الخاصة بها، إلا أنه من الصعب العثور على دولة لا تعتبر هذه المساهمات غير مهمة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لها.¹¹

رابعا - مجالات الاستثمار:

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد،¹² وفي كثير من الأحيان يتم الخلط بين مجال

الاستثمار، وأداء الاستثمار، حيث أن معنى مجال الاستثمار أكثر شمولاً من معنى أداء الاستثمار، فإذا قلنا أن مستثمراً ما يوظف أمواله في الاستثمارات المحلية، بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في الاستثمارات الأجنبية، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو مجال الاستثمار، أما إذا قلنا بأن المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق الأوراق المالية، بينما يوظف المستثمر الثاني أمواله في سوق العقار فإن التفكير يتجه نحو أداء الاستثمار.¹³

وتوجد العديد من الاستثمارات في المجالات المختلفة، فهناك مثلاً الاستثمارات الصناعية والزراعية والتعدينية والسياحية والعقارية والتحويلية والخدمية، ونتيجة لاختلاف مجالات الاستثمار يأخذ المستثمر بعين الاعتبار أهمية قياس الجدوى لكل مجال من المجالات بالعوامل التالية:

- حجم الموارد أو الأموال اللازمة.

- حساسية كل مجال من مجالات الاستثمار للظروف السياسية والاجتماعية.

- تأثر الاستثمارات بالعوامل التي يصعب السيطرة عليها.

- مدة الاستثمار فترة استرداد رأس المال.

- قابلية تحويل الاستثمارات إلى أصلها النقدي.

- تأثر مجالات الاستثمار بالتطور التكنولوجي السريع.

- حساسية المال الاستثماري للدورات الاقتصادية.

خامساً - دوافع الاستثمار:

تتنوع دوافع الاستثمار في الوطن العربي بتنوع إمكاناته وموارده التي يزرع بها والتي من شأنها أن تخلق وتجلب العديد من الاستثمارات الخارجية وكذلك الاستثمارات على الصعيد الداخلي، فمن دوافعه أسس اقتصادية قوية ومستقرة وجود سياسات تنموية واستراتيجيات قطاعية طموحة تختلف بين سياسات جديدة لإنعاش الصناعة مع إعطاء الأولوية لبعض الأنشطة، وكذلك السياحة والزراعة والطاقة، كما أنه يقوم على بنية تحتية قابلة للاستعمال، حديثة تتوافق مع المعايير الدولية، إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية من خلال موقعه الجيو-ستراتيجي المجاور للأسواق الأوروبية والإفريقية والعربية، الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر، كما أنه يشتمل على يد عاملة مؤهلة شابة وتنافسية بالإضافة إلى تكلفة إنتاجية تنافسية، استحداث إجراءات تشجيعية وتحفيزية للاستثمار منها مثلاً الحوافز الجبائية وشبه الجبائية الهامة والتي

قد تصل إلى غاية عشر سنوات، إمكانيات التمويل من خلال البنوك العمومية، وصناديق الاستثمار والمؤسسات المالية.¹⁴

غير أن العديد من الدراسات والأبحاث الجامعية¹⁵ تشير إلى أن مناخ الاستثمار في الوطن العربي غير مؤهل بصورة جيدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تؤثر في ذلك، ولعل أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد، نجد أن استمرارية ارتباط اقتصاديات دول المغرب بأسعار برميل النفط خاصة الجزائر، وبالتالي حساسيته المفرطة لكل التقلبات والصدمات التي يمكن أن تجرّها تقلبات أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية، إضافة إلى عدم فعالية النظام المالي والبنكي، حيث أنه ما يزال يعاني من ثقل الإجراءات البنكية والمصرفية زيادة على ضعف أداء البورصة.

دون أن ننسى ارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي غير الرسمي، وثقل الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية والروتين والتعقيدات والعقبات على مستوى أغلبية المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.

زيادته على ذلك ضعف كفاءة البنية التحتية والهيكل القاعدية رغم الجهود التي تقوم بها دول المغرب في السنوات الأخيرة من أجل تطوير بنيتها التحتية، إلا أن هذه الأخيرة تبقى غير كافية من أجل تسهيل حركة ونشاط الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، كذلك ضعف قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، ومن ثم استمرار المحروقات في لعب الدور الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي أدى إلى ضعف مساهمتها في التقليل من البطالة، لم يكن له الدور الفعال في زيادة النمو الاقتصادي.

سادسا - محددات الاستثمار:

يقترّب مفهوم محددات الاستثمار من مفهوم مناخ الاستثمار، غير أن هذا الأخير أعم وأشمل من محددات الاستثمار، حيث يشمل المحددات الاقتصادية للاستثمار والمحددات السياسية والمؤسسية والاجتماعية، فالبلدان التي لا تتمتع بدرجة معقولة من الاستقرار السياسي ترتفع فيها درجة المخاطر في عملية الاستثمار، وتبتعد عنها تدفقات الاستثمار الأجنبي، مهما كانت الفرص والامتيازات التي تقدمها، كما تؤدي العوامل المؤسسية كالقوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية لاسيما القيود والشروط التي تفرضها

قوانين العمل دوراً مهماً في جذب أو هروب المستثمر الأجنبي إلى دول ذات ظروف عمل أفضل.

وعادة ما يرتبط تأثير محددات الاستثمار بالاستثمارات الأجنبية، في حين أن الاستثمار المحلي تؤثر عليه السياسة الاستثمارية للدولة، لذلك سنقصر دراستنا على محددات الاستثمار الأجنبي.

1- الرغبة في الاستثمار:

الرغبة هي أساس كل عمل، فإن من أهم المحددات الاستثمارية والتي لها تأثير كبير على عملية الاستثمار هي الرغبة في الاستثمار محلياً من جهة والرغبة في جلب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، ويتم التعبير عن الرغبة الاستثمارية من خلال اجتماعات للممثلين الدوليين أو لقاءات خاصة لرجال الأعمال والتي يعرب من خلالها المستثمرين وأصحاب الأعمال عن الحرص والرغبة في تطوير الاستثمارات في عديد القطاعات، ويتم التطرق عادة خلال هذه الاجتماعات التي يتم فيها إبداء الرغبة في الاستثمار إلى الحوافز التي يقدمها الأطراف مثل تبسيط الإجراءات وتسهيل عمليات بعث المشاريع بالإضافة إلى توفير المعلومات الضرورية والتشريعية والقانونية.

2- التوقعات الإيجابية للاستثمار:

من العوامل التي تؤدي لرفع الثقة في الاقتصاد وبالتالي زيادة الاستثمارات هو تحسين التوقعات المستقبلية للاستثمارات، خاصة فيما يتعلق بدرجة اللامقين والمعبر عنها بمعدلات التضخم، فعدم وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم العلاقة الإيجابية المفترضة فيما بينهما، الأمر الذي يدعم فرضية توقف تدفعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المغرب العربي على حجم الأرباح المحققة خاصة في قطاع المحروقات، وهذا لأن غالبية الشركات الأجنبية المتواجدة في المغرب العربي هي شركات تنشط في حقل المحروقات ومشتقاتها، ونعلم مدى انخفاض ربحية هذا القطاع في السنوات الأخيرة نتيجة لتدني سعر البرميل.

3- السياسات الاقتصادية:

تؤثر السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة بالإيجاب والسلب على معدل نمو الاستثمار وتباطئه، فعلمية جذب الاستثمارات تعتمد على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد في الدولة، واستقرار ووضوح السياسات المالية والنقدية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.

كما تؤثر السياسة الاقتصادية على معدل نمو الاستثمار من خلال توافر حزمة كافية من المصارف ذات القدرة على إدارة المشروعات الكبرى، ومدى توفر الكفاءات في تلك المصارف، كما أن صعوبة الحصول على الائتمان ومزاحمة الحكومة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وعدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان تنعكس سلباً على قرارات الاستثمار الخاص الذي هو بحاجة إلى الحصول على الائتمان بشروط اقتصادية سواء في مراحل التأسيس أم التشغيل.

كما أن حجم السوق في الدول المضيفة، وإمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، ومستوى كفاءة البنية الأساسية مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع، وكذلك مدى وضوح الهيكل الضريبي والوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ومدى كفاءة القوى العاملة وفرص التصدير تعتبر من العوامل التي تتحكم بها السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة والتي لها أثرها المباشر على نمو الاستثمار الداخلي وجلب الاستثمار الأجنبي.

4- الظروف المحيطة بالاستثمار:¹⁶

تتجسد الظروف المحيطة بالاستثمار في مجموع العوامل والمزايا التي تشجع أو تعيق الاستثمار، ومن العادة أن هذه العوامل تكون تحت سيطرة الدولة المضيفة، ومن ثم يمكن تطويعها لتمكين تلك الدول من جذب الاستثمارات، وتتجسد هذه العوامل في طبيعة القوانين للدولة التي يقع بها الاستثمار وكذلك الطبيعة الإدارية والمؤسسية لهذه الدولة.

أ- الظروف القانونية :

تتعلق الظروف القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار ومدى التسهيلات في إجراءاته، ومدى وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشروعات والمصارف، ومدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، التي تنعكس سلباً على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين، فضلاً عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية والقوانين التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.

ب- الظروف الإدارية :

تتعلق بمدى سهولة الإجراءات الإدارية ومدى ابتعادها عن البيروقراطية والفساد الإداري التي تزيد من تكاليف الاستثمار، ومدى توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار وقدره هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

ج- الظروف المؤسسية:

تتعلق بمدى وجود إصلاح مؤسسي، وعلى وجه الخصوص مدى منح الأولوية للنواحي القانونية وحماية حقوق الملكية والتنفيذ القانوني للعقود التجارية، وإصلاح الائتمان وأسواق رأس المال، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين قضاء إجراءات الاستيراد والتصدير، وخفض الروتين الذي يواجه رجال الأعمال عادةً عند تعاملهم مع المؤسسات الحكومية.

خاتمة:

وفي الأخير فإن ما يمكن قوله أنه على الدول وخاصة النامية الاستفادة بقدر الإمكان من الاستثمارات باعتبارها أداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة التنمية الاقتصادية، فعلى الدول النامية تبني سياسات التوجه نحو التصدير مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية، مع العمل على توسيع اتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول وخاصة التي تكون بمستويات اقتصادية متقاربة وتشترك في مقومات مختلفة.

الهوامش:

- 1 - معجم المعاني الجامع، قاموس عربي عبر الانترنت.
- 2 - معجم المعاني الجامع، المرجع نفسه.
- 3 - حسني على خربوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الأردن، بدون دار نشر 1996، ص 34.
- 4 - عبد الحمود محمد عبد الرحمان نصر، الاقتصاد الكلي " النظرية المتوسطة "، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض 1996، ص 196.
- 5 - Meier., G., "Private Foreign Investment", in International Investment, edited by John Dunning, Penguin Books, 1972, PP 35.
- 6 - Reuber., Grant 1., Private Foreign Investment In Development., Oxford: Clarendon Press, 1974.
- 7 - حامد العربي الحضيري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة 2000، ص 45.
- 8 - حامد العربي الحضيري، المرجع السابق، ص 47-48.
- 9 - محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 63.
- 10 - غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية 2004، ص 20.

- 11 - المرجع نفسه، ص 14.
- 12 - محمد مطر، المرجع السابق، ص 61.
- 13 - غدير بنت سعد الحمود، المرجع السابق، ص 13.
- 14 - من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، وكذلك موقع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار.
- 15 - راجع في ذلك: محمد داودي، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية"، قدمت في المؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، بيروت أبريل 2011.
- 16 - راجع في ذلك: موقع الحوار المتمدن، فلاح خلف الربيعي، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، العدد 3486، محور الإدارة والاقتصاد، 2011.